المؤسسة العربية
للدراسات الاستراتيجية
ARAP STRATEJİK
ARAŞTIRMALAR MERKEZİ

ورقة بحثية
فبراير 2026

حدود وتحديات السياسة الخارجية السعودية في ظل التنافس مع الإمارات

إعداد
وحدة الدراسات

@asamerkezi
asamerkezi@gmail.com
www.asamcenter.com
info@asamcenter.com

المؤسسة العربية للدراسات الاستراتيجية مركزاً بحثياً وفكرياً فاعلاً تأسست منذ عام 2015م، بصفتها مؤسسة مستقلة تعنى بتطوير المعرفة ودعم صناعة القرار في المنطقة العربية.

www.asamcenter.com

ورقة بحثية

حدود وتحديات السياسة الخارجية السعودية في ظل التنافس مع الإمارات وإعادة تشكيل الجغرافيا السياسية الإقليمية

الملخص

تبحث هذه الورقة في حدود وتحديات السياسة الخارجية السعودية في سياق التنافس المتصاعد مع دولة الإمارات العربية المتحدة، والتحولات البنيوية التي يشهدها النظام الإقليمي في الشرق الأوسط والبحر الأحمر والقرن الإفريقي. تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن السعودية دخلت منذ عام 2019 مرحلة إعادة تموضع استراتيجي اتسمت بقدر أكبر من البراغماتية وخفض التصعيد، غير أن هذا التحول يواجه قيودًا بنيوية وجيوسياسية معقدة، خصوصًا في ظل ديناميات التنافس مع الإمارات وصعود ترتيبات إقليمية جديدة تشارك فيها إسرائيل كفاعل مندمج في شبكات أمنية واقتصادية ناشئة. وتخلص الورقة إلى أن التحدي الأساسي أمام الرياض لا يتمثل في نقص الموارد، بل في كيفية توظيفها بكفاءة استراتيجية توازن بين حماية المجال الحيوي المباشر وتجنب صدام مكلف مع شريك خليجي محوري.

مقدمة

شهد النظام الإقليمي في الشرق الأوسط خلال العقد الأخير تحولات بنيوية عميقة أعادت تشكيل موازين القوى، وأنماط التحالف، وأدوات التأثير. فقد مثّلت مرحلة ما بعد عام 2011 نقطة انعطاف استراتيجية دفعت عدداً من الدول الإقليمية إلى إعادة تعريف أدوارها ووظائفها في بيئة اتسمت بتآكل الدولة الوطنية في بعض الساحات، وتصاعد الفواعل غير الدولية، وتراجع الانخراط الأمريكي المباشر في إدارة أزمات المنطقة. وفي هذا السياق برز التقارب السعودي-الإماراتي بوصفه أحد أهم مظاهر إعادة الاصطفاف الإقليمي، حيث تشكّل محور تعاون وثيق بين الرياض وأبوظبي في ملفات متعددة، أبرزها اليمن، ومواجهة الحركات الإسلامية السياسية، والتصدي لتداعيات الفوضى الإقليمية.

غير أن هذا التقارب، على الرغم من زخمه السياسي والأمني، لم يكن تحالفًا اندماجيًا كاملاً بقدر ما كان شراكة استراتيجية محكومة بتقاطعات مصالح ظرفية. ومع مرور الوقت، بدأت تظهر تباينات في الرؤى تتعلق بتعريف مصادر التهديد، وأولويات الأمن القومي، وأنماط إدارة النفوذ في الدول الهشة. وقد تجلت هذه التباينات بوضوح في الملف اليمني، حيث اختلفت مقاربة كل من الرياض وأبوظبي تجاه شكل الدولة المستقبلية وترتيبات السلطة المحلية، كما ظهرت في البحر الأحمر والقرن الإفريقي، حيث تداخلت الاعتبارات الأمنية مع الحسابات الاقتصادية المرتبطة بالموانئ وسلاسل الإمداد.

تزامن ذلك مع تحولات أوسع في البيئة الدولية والإقليمية. فالاتجاه نحو التعددية القطبية، وتنامي الحضور الصيني والروسي في المنطقة، وتذبذب الالتزام الأمريكي، كلها عوامل قلّصت من وضوح المظلة الأمنية التقليدية التي اعتمدت عليها دول الخليج لعقود. كما أن اتفاقيات إبراهيم عام 2020 أدخلت إسرائيل كفاعل مندمج في شبكات تعاون إقليمي جديدة، ما أضاف بُعدًا آخر إلى معادلات التوازن في الخليج والبحر الأحمر وشرق المتوسط. وفي ظل هذه المتغيرات، لم يعد السؤال مقتصرًا على طبيعة العلاقة الثنائية بين السعودية والإمارات، بل أصبح جزءًا من نقاش أوسع حول إعادة هندسة الجغرافيا السياسية للإقليم.

في هذا السياق المعقد، تواجه المملكة العربية السعودية تحديًا مزدوجًا: فمن جهة، تسعى إلى تثبيت موقعها بوصفها الدولة المحورية في الخليج والبحر الأحمر، والقادرة على إنتاج الاستقرار الإقليمي وتوفير المظلة السياسية والاقتصادية لجوارها. ومن جهة أخرى، تجد نفسها أمام شريك إقليمي نشط يتمتع بمرونة عالية وأدوات نفوذ شبكية تسمح له بالتحرك بسرعة وكلفة أقل نسبيًا. هذا التفاعل بين دولة محورية ذات التزامات واسعة، ودولة شبكية تعتمد على تحالفات مرنة، يخلق نمطًا من "التنافس المنضبط" الذي يتطلب إدارة دقيقة لتفادي الانزلاق إلى صدام استنزافي.

تنبع أهمية دراسة حدود السياسة الخارجية السعودية من كونها لا ترتبط فقط بقدرة المملكة على موازنة تحركات شريك إقليمي، بل تتصل أيضًا بمستقبل النظام الإقليمي ككل. فنجاح الرياض في إدارة هذا التوازن سيؤثر في شكل ترتيبات الأمن البحري في البحر الأحمر، ومسارات التسوية في اليمن والسودان، وطبيعة الاصطفافات في مواجهة إيران، بل وحتى في موقعها ضمن شبكات التعاون الجديدة التي تضم إسرائيل وقوى آسيوية صاعدة.

وانطلاقًا من ذلك، تطرح هذه الدراسة إشكالية مركزية مفادها: إلى أي مدى تستطيع السعودية تحويل مواردها البنيوية وثقلها السياسي إلى نفوذ مستدام في بيئة إقليمية تتسم بتعدد مراكز الفاعلية وتداخل التحالفات؟ وهل يمثل التنافس مع الإمارات تحديًا ظرفيًا يمكن احتواؤه عبر آليات مؤسسية، أم أنه يعكس تحولًا أعمق في طبيعة النظام الخليجي نحو صيغة أكثر شبكية وأقل هرمية؟

من التحالف الوثيق إلى التنافس المنضبط

لم يكن التقارب السعودي-الإماراتي في العقد الماضي مجرد تنسيق ظرفي، بل مثّل لحظة إعادة اصطفاف إقليمي في مواجهة تحولات ما بعد 2011. فقد التقت رؤيتا البلدين حول ضرورة استعادة مركزية الدولة الوطنية، والحد من تمدد الفواعل غير الدولية، واحتواء موجات عدم الاستقرار التي عصفت بالإقليم. غير أن هذا التقاطع الاستراتيجي لم يلغِ الفوارق البنيوية بين نمطي الدولة والسياسة الخارجية في كل منهما.

فالسعودية، بحكم موقعها الجغرافي ومسؤولياتها الرمزية والدينية وثقلها الديموغرافي، تتبنى مقاربة للأمن الإقليمي تنطلق من مفهوم "المجال الحيوي المباشر". اليمن، البحر الأحمر، والخليج ليست دوائر نفوذ خارجية بقدر ما هي امتدادات طبيعية للأمن القومي السعودي. لذلك تميل الرياض إلى تفضيل الحلول التي تحافظ على وحدة الكيانات السياسية واستقرارها المركزي، حتى وإن تطلب ذلك انخراطاً طويل الأمد.

في المقابل، تنتهج الإمارات سياسة أكثر مرونة تقوم على إدارة شبكات نفوذ متعددة، تجمع بين الاستثمار الاقتصادي، وإدارة الموانئ، وبناء علاقات مع قوى محلية متنوعة. هذه المقاربة لا ترتكز بالضرورة على إعادة بناء الدولة المركزية بقدر ما تسعى إلى ضمان الوصول الاستراتيجي وتأمين المصالح عبر أدوات لوجستية وأمنية محددة.

هذا الاختلاف في طبيعة الرؤية لا يعني تضاداً وجودياً، لكنه يخلق نمطاً من "التنافس المنضبط"، حيث يتحرك الطرفان داخل الإطار ذاته مع تباين في الأساليب. وتبرز الإشكالية حين تتحول الأدوات المختلفة إلى مسارات متوازية لا تخضع لتنسيق مؤسسي عميق، مما يسمح للفاعلين المحليين في الساحات الهشة باستثمار هذا التباين لصالح أجنداتهم الخاصة.

الأمر الذي جعل المملكة العربية السعودية تتحرك بوصفها قوة مركزية تسعى إلى إعادة تعريف دورها القيادي، مستندة إلى رؤية تنموية – سياسية طموحة، وفي ظل بيئة تنافسية مع الإمارات العربية المتحدة التي تبنت خلال العقد الماضي سياسة خارجية نشطة وعابرة للجغرافيا التقليدية. وهذا التنافس ليس صدامياً بالضرورة، بل هو تنافس على:

- صياغة النظام الإقليمي الجديد.
- التحكم بممرات الطاقة والتجارة.
- التأثير في ملفات النزاع (اليمن، البحر الأحمر، القرن الأفريقي).
- إعادة تعريف مفهوم "القيادة الخليجية".

الكلفة الاستراتيجية وحدود القدرة

تتمثل إحدى أبرز القيود التي تواجه السياسة الخارجية السعودية في تصاعد كلفة الانخراط الإقليمي طويل الأمد. فالدور القيادي، وفق الأدبيات النظرية حول الهيمنة الإقليمية، لا يقتصر على التفوق في الموارد، بل يتطلب استعداداً لتحمل أعباء توفير "المنافع العامة الإقليمية" مثل الاستقرار وإعادة الإعمار والوساطة السياسية. وفي الحالة السعودية، تتراكم هذه الأعباء في أكثر من ساحة في آن واحد.

إن استقرار اليمن لا يمكن تحقيقه من خلال تسوية سياسية عابرة، بل يتطلب إعادة بناء مؤسسات الدولة ودعم الاقتصاد ومنع انهيار الخدمات العامة. وكذلك الحال في السودان أو في بعض دول القرن الإفريقي، حيث يتداخل البعد الأمني مع الاحتياجات التنموية. كل ذلك يحدث في لحظة تاريخية تنفذ فيها السعودية مشروع تحول اقتصادي ضخم يتطلب توجيه موارد مالية وإدارية هائلة نحو الداخل.

في المقابل، تبدو المقاربة الإماراتية أقل تكلفة نسبياً لأنها تعتمد على أدوات انتقائية تستهدف عقداً استراتيجية بعينها، دون الانخراط الشامل في إعادة بناء الدول. هذه المفارقة تضع الرياض أمام معادلة معقدة: كيف تحافظ على موقعها القيادي دون أن تتحول إلى طرف يتحمل عبء الاستقرار وحده؟ وكيف تتجنب الوقوع في فخ "التمدد الزائد" الذي حذرت منه نظريات القوة الكبرى؟

إن حدود القدرة هنا لا تعني عجزاً، بل تعكس ضرورة إعادة ترتيب الأولويات وتحديد نطاق الالتزامات بما يتناسب مع العوائد الاستراتيجية.

مجالات التنافس وإعادة تشكيل الجغرافيا السياسية

1.اليمن والبحر الأحمر. يُعد اليمن نقطة ارتكاز استراتيجية في التنافس غير المعلن بين الرياض وأبوظبي، فالسعودية تنظر إلى اليمن كعمق أمني مباشر وحدود استراتيجية. بينما الإمارات تنظر إليه من زاوية الموانئ والنفوذ البحري وتأمين سلاسل الإمداد. ومن هنا فإنّ باب المندب والبحر الأحمر يمثل عقدة جيوسياسية حيوية لإعادة تشكيل النفوذ الإقليمي، خصوصاً مع تصاعد التهديدات للملاحة الدولية.

والتحدي السعودي هنا يتمثل بمدى تحقيق توازن بين استقرار اليمن، وحماية أمنها القومي، ومنع تحوّل الجنوب إلى ساحة نفوذ إماراتي مستقل عن الرؤية السعودية.

2.القرن الأفريقي والممرات البحرية.

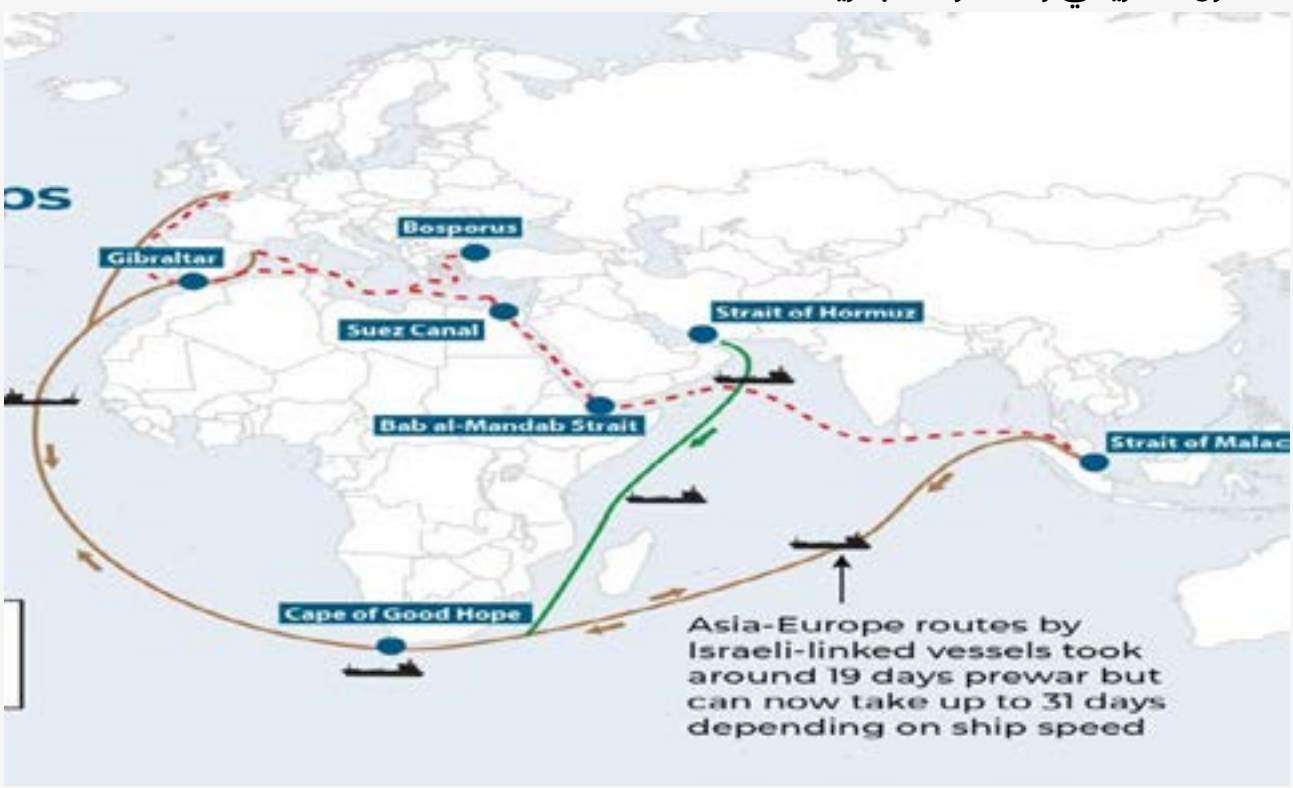

تمثل منطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي نموذجاً مكثفاً للتفاعل بين الرؤية السعودية المحورية والرؤية الإماراتية الشبكية. فالمنطقة تحولت خلال العقد الأخير إلى عقدة استراتيجية تربط بين الخليج وشرق إفريقيا وشرق المتوسط، وتقاطعت فيها مصالح قوى إقليمية ودولية متعددة.

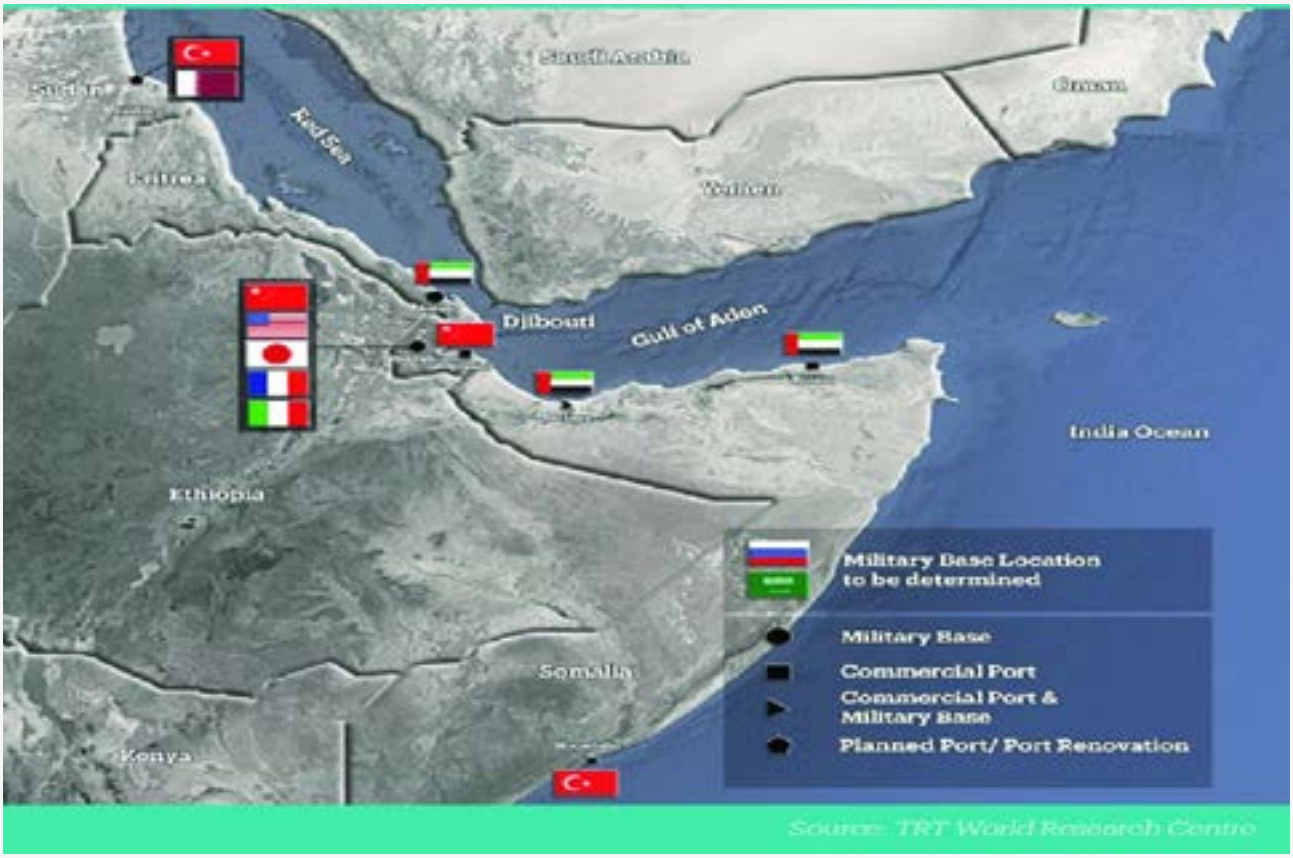

استثمرت الإمارات في إدارة وتشغيل عدد من الموانئ الحيوية، وعززت حضورها اللوجستي بما يسمح لها بالتحكم في بعض مسارات التجارة والطاقة. في المقابل، أطلقت السعودية مبادرات مؤسسية تسعى إلى تأطير أمن البحر الأحمر ضمن إطار جماعي، بما يعكس تصورها لدور قيادي منظم لا يقوم على ترتيبات ثنائية ضيقة.

غير أن البيئة المحلية في دول القرن الإفريقي تتسم بقدر عالٍ من الهشاشة السياسية والتداخل العرقي والنزاعات الداخلية، ما يجعل أي تدخل خارجي عرضة لإعادة التشكيل بفعل الديناميات

المحلية. وهنا يظهر التحدي الحقيقي: فغياب التنسيق العميق بين الرياض وأبوظبي قد يؤدي إلى تضارب غير مقصود في الأولويات، خاصة إذا دعمت كل منهما فاعلين محليين مختلفين.

من ثم، تصبح هذه المنطقة اختباراً لقدرة الطرفين على الانتقال من منطق "التنافس على المواقع" إلى منطق "تقاسم الأدوار الوظيفية"، بما يمنع تحوّل البحر الأحمر إلى ساحة احتكاك استراتيجي طويل الأمد.

3.الاقتصاد السياسي والتحول التنموي. التنافس لم يعد أمنياً فقط، بل تحول إلى:

- سباق على جذب الاستثمارات.
- سباق على تحويل المنطقة إلى مركز لوجستي عالمي.
- تنافس على استضافة المقرات الإقليمية للشركات العالمية.

ومن هنا ترتبط السياسة الخارجية السعودية برؤية تنموية داخلية، مما يفرض قيوداً على المغامرات الجيوسياسية المكلفة. الأمر الذي يدعو إلى ضرورة مواءمة الطموح الجيوسياسي مع أولويات الاستقرار الاقتصادي الداخلي.

4.العلاقة مع القوى الدولية. تتحرك السعودية ضمن توازنات دقيقة بين: الولايات المتحدة، الصين، روسيا، الشراكات الإقليمية الجديدة. في المقابل، تبنت الإمارات نموذج "تعدد التحالفات" بمرونة عالية.

والتحدي الذي يقف أمام السعودية هو في الحفاظ على الاستقلالية الاستراتيجية دون خسارة المظلة الأمنية الغربية أو الوقوع في استقطاب دولي حاد.

إسرائيل والإمارات وإعادة هندسة الإقليم

أحدثت اتفاقيات إبراهيم تحوّلاً بنيوياً في معادلة التوازن الإقليمي، إذ فتحت الباب أمام إدماج إسرائيل في شبكات تعاون اقتصادي وأمني مع بعض الدول الخليجية. ولم يكن هذا التطور مجرد خطوة دبلوماسية، بل جزءاً من إعادة تعريف الجغرافيا السياسية للمنطقة على أساس الممرات البحرية، وسلاسل الإمداد، والتكنولوجيا المتقدمة.

في هذا السياق، سعت الإمارات إلى توظيف انفتاحها على إسرائيل لتعزيز مكانتها كعقدة وصل بين الخليج وشرق المتوسط، مستفيدة من موقعها اللوجستي وقدرتها على بناء شراكات متعددة

الاتجاهات. هذا التوجه ينسجم مع نموذج "الدولة الشبكية" التي تسعى إلى تعظيم مكاسبها عبر تنويع التحالفات دون الارتهان لمحور واحد.

أما السعودية، فتتعامل مع هذا التحول بحذر أكبر، نظراً لحساباتها المرتبطة بالشرعية الدينية والملف الفلسطيني، إضافة إلى رغبتها في ضمان أن أي ترتيبات أمنية إقليمية جديدة لا تتجاوز دورها المركزي. وهنا يتقاطع البعد الثنائي مع البعد الأوسع لإعادة هندسة الإقليم: فإما أن تنخرط الرياض في صياغة هذه الترتيبات بوصفها مهندساً رئيسياً، أو تجد نفسها مضطرة للتكيّف مع معادلات تشكلت دون مشاركتها الكاملة.

المعضلة السعودية بين الردع والتوازن

تتحرك السياسة الخارجية السعودية اليوم في بيئة إقليمية شديدة السيولة، تتسم بتعدد مراكز القوة، وتداخل التحالفات، وغياب اليقين الاستراتيجي. وفي قلب هذه البيئة، تجد المملكة نفسها أمام معضلة مركبة لا تختزل في ملف واحد أو ساحة بعينها، بل تعكس موقعها البنيوي كدولة محورية في نظام إقليمي يعاد تشكيله. هذه المعضلة يمكن فهمها بوصفها تفاعلاً مستمراً بين ثلاثة اعتبارات متداخلة: ضرورة الردع، وضبط الكلفة، والحفاظ على الشراكة الخليجية.

أول هذه الاعتبارات يتمثل في ضرورة الردع. فالردع، في الأدبيات الواقعية، لا يقتصر على منع اعتداء عسكري مباشر، بل يشمل أيضاً منع تشكل ترتيبات سياسية أو أمنية تقلص من دور الدولة المحورية أو تتجاوز مصالحها الحيوية. وبالنسبة للسعودية، لا يتعلق الأمر فقط بموازنة تهديد تقليدي، بل بمنع نشوء معادلات إقليمية في الخليج أو البحر الأحمر أو القرن الإفريقي لا تكون الرياض طرفاً مركزياً في صياغتها. إن موقع المملكة الجغرافي وثقلها السياسي يفرضان عليها أن تبقى رقماً صعباً في أي ترتيب أمني يتعلق بالممرات البحرية أو بالتوازنات في الدول المجاورة.

غير أن معضلة الردع تكمن في حدّها الفاصل بين الحزم والتصعيد. فالإفراط في استخدام أدوات الردع قد يُفسر على أنه نزوع نحو الهيمنة أو محاولة لاحتكار المجال الحيوي، ما يدفع أطرافاً أخرى إلى البحث عن توازن مضاد. وفي المقابل، فإن ضعف الإشارات الردعية أو التردد في تثبيت الخطوط الحمراء قد يُقرأ بوصفه فراغاً استراتيجياً يشجع الفاعلين الإقليميين على التحرك بحرية أكبر. من هنا، تبدو السعودية مطالبة بإظهار عزم محسوب: حضور سياسي واقتصادي واضح في الساحات الحساسة، وتحالفات مرنة تضمن عدم تجاوزها، دون الانزلاق إلى مواجهة مباشرة مكلفة مع شركاء إقليميين.

الاعتبار الثاني يرتبط بمسألة الكلفة. فكون السعودية دولة محورية يعني أنها معنية بعدة دوائر في آن واحد: اليمن وأمن حدودها الجنوبية، استقرار الخليج، أمن البحر الأحمر، التوازن مع إيران، والتحولات في القرن الإفريقي. كل دائرة من هذه الدوائر تستدعي موارد مالية وأمنية ودبلوماسية مستمرة. وهنا تبرز إشكالية "التمدد الزائد" التي حذرت منها أدبيات العلاقات الدولية، حيث يؤدي الانخراط المتزامن في ساحات متعددة إلى إنهاك الموارد وإضعاف القدرة على تحقيق أهداف حاسمة في أي منها.

تزداد حساسية هذه المعضلة في ظل المشروع التحولي الداخلي الذي تمثله رؤية 2030. فالمملكة تخوض عملية إعادة هيكلة اقتصادية واجتماعية واسعة النطاق، تحتاج إلى استقرار إقليمي

وموارد مالية ضخمة. ومن ثم، فإن أي انخراط خارجي طويل الأمد يجب أن يُوازن بدقة مع متطلبات التحول الداخلي. المفارقة هنا أن الامتناع عن التدخل في بعض الحالات قد يرفع الكلفة لاحقاً إذا سمح بتشكل تهديدات قريبة من المجال الحيوي، بينما يؤدي التدخل المتعدد غير المحسوب إلى استنزاف طويل الأمد. لذلك يصبح ترتيب الأولويات مسألة استراتيجية بامتياز: التمييز بين ما يمس الأمن المباشر وما يمكن إدارته بأدوات أقل كلفة، والانتقال من التدخل الشامل إلى النفوذ الانتقائي المدروس.

أما **الاعتبار الثالث** فيتصل بطبيعة الشراكة الخليجية، وخصوصاً العلاقة مع الإمارات. فالعلاقة بين البلدين ليست تحالفاً ظرفياً، بل شبكة عميقة من التشابكات الاقتصادية والتنسيق الأمني والتقارب السياسي. غير أن التحالفات، كما تشير نظريات العلاقات الدولية، لا تواجه فقط تهديدات خارجية، بل قد تتعرض لتآكل داخلي نتيجة التنافس بين أعضائها. وفي بيئة إقليمية تتجه نحو مزيد من الشبكية والتعدد، يصبح التباين في الأدوات أو الأولويات أمراً طبيعياً، لكن إدارة هذا التباين هي ما يحدد ما إذا كان سيظل ضمن حدود المنافسة المنضبطة أم يتحول إلى احتكاك استراتيجي.

السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: كيف يمكن للسعودية أن تحافظ على موقعها القيادي دون أن يُفسر ذلك كهيمنة تقيد حركة الشركاء؟ وكيف تدير اختلاف الرؤى دون أن يتحول إلى صراع صفري يضعف المنظومة الخليجية بأكملها؟ الإجابة تكمن في الانتقال من تصور الشراكة بوصفها تطابقاً كاملاً في السياسات، إلى تصور أكثر نضجاً يقوم على "إدارة التباين المنظم". أي الاعتراف بوجود اختلافات مشروعة في الأدوات أو أولويات الانتشار، مقابل التوافق على خطوط حمراء استراتيجية تتعلق بوحدة الدول الهشة، وأمن الممرات الحيوية، وعدم دعم ترتيبات تقوض استقرار الإقليم.

بهذا المعنى، فإن المعضلة السعودية ليست اختياراً بسيطاً بين الردع أو التوازن، ولا بين الانخراط أو الانكفاء، بل هي إدارة تفاعل معقد بين هذه العناصر الثلاثة. فالردع ضروري لمنع التهميش، لكنه يجب أن يكون محسوباً حتى لا يتحول إلى تصعيد. وضبط الكلفة ضروري للحفاظ على القدرة الاستراتيجية، لكنه لا يجب أن يؤدي إلى فراغ تستغله أطراف أخرى.

الكلفة الاستراتيجية وحدود القدرة

تتمثل إحدى أبرز القيود التي تواجه السياسة الخارجية السعودية في تصاعد كلفة الانخراط الإقليمي طويل الأمد. فالدور القيادي، وفق الأدبيات النظرية حول الهيمنة الإقليمية، لا يقتصر على التفوق في الموارد، بل يتطلب استعداداً لتحمل أعباء توفير "المنافع العامة الإقليمية" مثل الاستقرار وإعادة الإعمار والوساطة السياسية. وفي الحالة السعودية، تتراكم هذه الأعباء في أكثر من ساحة في آن واحد.

إن استقرار اليمن لا يمكن تحقيقه من خلال تسوية سياسية عابرة، بل يتطلب إعادة بناء مؤسسات الدولة ودعم الاقتصاد ومنع انهيار الخدمات العامة. وكذلك الحال في السودان أو في بعض دول القرن الإفريقي، حيث يتداخل البعد الأمني مع الاحتياجات التنموية. كل ذلك يحدث في لحظة تاريخية تنفذ فيها السعودية مشروع تحول اقتصادي ضخم يتطلب توجيه موارد مالية وإدارية هائلة نحو الداخل.

في المقابل، تبدو المقاربة الإماراتية أقل تكلفة نسبياً لأنها تعتمد على أدوات انتقائية تستهدف عقداً استراتيجية بعينها، دون الانخراط الشامل في إعادة بناء الدول. هذه المفارقة تضع الرياض أمام معادلة معقدة: كيف تحافظ على موقعها القيادي دون أن تتحول إلى طرف يتحمل عبء الاستقرار وحده؟ وكيف تتجنب الوقوع في فخ "التمدد الزائد" الذي حذرت منه نظريات القوة الكبرى؟

إن حدود القدرة هنا لا تعني عجزاً، بل تعكس ضرورة إعادة ترتيب الأولويات وتحديد نطاق الالتزامات بما يتناسب مع العوائد الاستراتيجية.

والحفاظ على الشراكة الخليجية ضرورة بنيوية، لكنه يتطلب آليات مؤسسية تحول دون تحول التنافس إلى انقسام.

في المحصلة، تبدو السياسة الخارجية السعودية مطالبة بتطوير صيغة توازن متعددة المستويات: حضور كافٍ يحمي المجال الحيوي، وانخراط مدروس يمنع الاستنزاف، وإدارة دقيقة للتحالفات تضمن بقاء السعودية دولة محورية تضبط إيقاع النظام الإقليمي دون أن تنجرف إلى مواجهة مفتوحة أو سباق نفوذ طويل الأمد.

إدارة التوازن كضرورة بنيوية

لا يمكن قراءة التحدي السعودي في إطار الرغبة في احتواء الإمارات أو الحد من طموحاتها، بل في سياق أوسع يتعلق بالحفاظ على تماسك النظام الخليجي ومنع انزلاقه إلى استقطاب داخلي. فالصدام المباشر بين قوتين خليجيتين رئيسيتين لن يؤدي إلا إلى فتح المجال أمام قوى إقليمية أخرى لتعزيز نفوذها في الفراغ الناتج.

لذلك تبدو إدارة التوازن خياراً استراتيجياً لا غنى عنه. ويتطلب ذلك أولاً تعزيز الحضور السعودي في المجال الحيوي المباشر بحيث تصبح قدرتها على التأثير مستقلة وغير رهينة لتحركات الآخرين. كما يتطلب ثانياً بناء آليات مؤسسية دائمة لإدارة الخلافات، تحول دون انتقالها إلى المجال الإعلامي أو السياسي العلني. وأخيراً، يحتاج إلى تحويل مجالات التنافس الاقتصادي إلى فرص للتكامل، بما يخلق شبكة مصالح متداخلة تقلل من كلفة أي تصعيد.

إن إدارة التوازن هنا ليست مناورة تكتيكية قصيرة الأمد، بل إعادة تعريف للعلاقة الخليجية في ظل نظام إقليمي يتجه نحو مزيد من الشبكية والتعددية. والسؤال المركزي الذي سيحدد مستقبل هذه العلاقة هو ما إذا كانت الرياض قادرة على صياغة معادلة تسمح لها بالبقاء كدولة محورية تضبط الإيقاع الإقليمي، دون أن تدخل في سباق استنزافي طويل مع شريكها الأقرب.

الخاتمة

تكشف دراسة حدود السياسة الخارجية السعودية في المرحلة الراهنة عن مفارقة أساسية: فالمملكة تمتلك مقومات القوة البنيوية والرمزية التي تؤهلها لقيادة النظام الإقليمي، لكنها تواجه بيئة استراتيجية شديدة التعقيد، تتطلب توظيفًا حذرًا للموارد وتحديدًا دقيقًا للأولويات.

إن نجاح الرياض في إدارة التنافس مع الإمارات، وفي التعامل مع التحولات المرتبطة بإسرائيل وإعادة تشكيل الممرات البحرية، سيحدد ما إذا كانت ستظل لاعب توازن رئيسيًا يضع قواعد اللعبة، أم ستجد نفسها مضطرة للتكيّف مع ترتيبات يصوغها الآخرون.

وعليه، فإن المعادلة الاستراتيجية الأكثر كفاءة للسعودية تكمن في الجمع بين قوة كافية تحمي المجال الحيوي، ومرونة سياسية تمنع الانزلاق إلى صدام مكلف، بما يسمح بتحويل التنافس من عبء استنزافي إلى أداة لإعادة تشكيل توازن إقليمي أكثر استقرارًا.

المؤسسة العربية
للدراسات الاستراتيجية
ARAP STRATEJİK
ARAŞTIRMALAR MERKEZİ

@asamerkezi
asamerkezi@gmail.com
www.asamcenter.com
info@asamcenter.com